

إحباط محاولة استيلاء على أرض حكومية وسرقة مواردها في المثني

كشفت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الأحد، عن تُمكّنها من إحباط محاولة الاستيلاء على أرض تعودُ مُلكيتها للدولة في مُحافظة المثني، وسرقة مواردها الطبيعيّة والانتفاع بها لمصلحتهم الشخصيّة.

وأفادت النزاهة في بيان، تلقته "المطلع"، بتفاصيل العمليّة، التي نُفّذَت° بموجب مُذكّرة، عن تأليفها فريق عملٍ من مكتب تحقيق المثني قام بصحبة موظفٍ من قسم الأماك في المُحافظة بالانتقال إلى مقلع (أبو غار) في ناحية (بصيّة) بالمحافظة؛ لغرض تثبيت حالة التجاوز الحاصلة على المقلع، حيث تمكّن من إحباط محاولة الاستيلاء على الأرض البالغة مساحتها (14.35) دونماً وتحديد الكمّيّات المُتجاوز عليها، وتحديد القيمة الماليّة لتلك الكمّيّات التي بلغت (١٦١,٤٣٦,٠٠٠) 161 مليوناً و436 ألف دينارٍ".

وأكدت، أنّ:"فريقَ العمل، الذي انتقل إلى الموقع الذي حصل فيه التجاوز، تمكّن من العثور على آليّة واحدةٍ في موقع العمل، وكرفان فيه أحد الأشخاص يقومُ بقطعِ الوصلات لسيّاراتِ الحمل، وبحوزته سجلاتٌ ووصلاتٌ ومبالغ ماليّةٌ مُتحصّلة من تلك الوصلات".

وأضافت النزاهة إنّه، تمّ تنظيمُ محضرِ ضبطِ أصولي، وعرضه أمام أنظار قاضي محكمة التحقيق المُختصّة بالنظر في قضايا النزاهة في المثني، الذي أصدر أمر قبضٍ وتفتيشٍ بحقّ أربعة مُتّهمين وفق أحكام المادة (11/444) من قانون العقوبات العراقيّ بالرقم (111 لسنة 1969) والتحفظ على الآليّة والمواد المضبوطة.

وكانت هيئة النزاهة قد أعلنت في آذار الماضي أنّ: "مُتابعاتها لحالات التجريف غير القانونيّة التي تتعرّض لها بعض الأراضي في العاصمة بغداد وعددٍ من المحافظات الأخرى أفضت إلى ضبط مجموعاتٍ خارجيّةٍ عن القانون تمارس عمليّات التجاوز على أراضٍ تعود ملكيّتها إلى الدولة، وتندخّذها مقالع لبيع الأتربة مقابل مبالغ ماليّة، مُهيبةً بالمُواطنين التزامهم الإجراءات الرسميّة والقانونيّة في عمليّات بيع وشراء الأتربة، وعدم التعامل مع الجهات غير الرسميّة".